

الآثار السلبية للتوسع السكني والمعالجات التخطيطية والتوقعات
المستقبلية لنمو السكان في قضاء الراشدية

الاستاذ الدكتور حاتم حمودي حسن

drhatemhamoody@gmail.com

الباحث. محمود مجيد رشاد

Mah19931114moud@gmail.com

الجامعة العراقية / كلية الآداب/قسم الجغرافية



**The negative effects of housing expansion, planning
treatments, and future expectations for population growth
in the Rashidiya district**

**Prof. Dr .Hatem Hamoudi Hassan
Researcher .Mahmoud Majeed Rashad
Iraqi University College of Arts/Department of Geography**



المستخلص

يهدف البحث الحالي الى التعرف على الآثار السلبية للتوسع السكني والمعالجات التخطيطية والتوقعات المستقبلية لنمو السكان في قضاء الراشدية ، حيث تعد مشكلة الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية من المشاكل التي ادت الى تناقص الاراضي الزراعية في قضاء الراشدية بسبب النمو السكاني المتزايد في منطقة الدراسة والهجرات المتعاقبة والمستمرة من مدينة بغداد مما احدث استعمالات ارض مختلفة على حساب الاراضي الزراعية .

حيث تشهد الكثير من المدن والمناطق حول العالم توسعا سكنيا كبيرا وهذا الأمر يترتب عليه العديد من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع، وقضاء الراشدية ليس استثناء من ذلك.

وإزداد الزحف العمراني بعد عام ٢٠٠٣ حيث أدى الى آثار سلبية عديدة في مقدمتها انخفاض في الانتاج الزراعي وتدمير مساحات واسعة من الاراضي الزراعية فضلا عن ذلك التدهور البيئي وتدني في الخدمات المجتمعية في المناطق السكنية وقد قسم البحث الحالي الى ثلاثة مباحث و توصل الباحث الى مجموعة من النتائج والمقترحات الآتية :

١. ارتفاع معدلات النمو السكاني في عموم منطقة الدراسة ١٦.٣٪ حسب تقديرات السكان لعام ٢٠٢١ وهذا يشير الى زيادة مستمرة في اعداد السكان وحاجتهم الى ارض جديدة للسكن.
٢. كشفت الدراسة ان اكثر تجاوزات على الاراضي الزراعية بين عام ٢٠٠٣ - ٢٠٢١ لعدم وجود قوانين تحد ذلك
٣. وقف الزحف العمراني بكافة انواعه من خلال استحداث احياء جديدة في اراضي غير صالحة للزراعة
٤. اصدار اجراءات صارمة من قبل الدولة عن المتجاوزين على الاراضي الصالحة للزراعة التي تعد من الاقاليم المصدرة للمنتوجات الزراعية بمحافظة بغداد

Abstract

The current research aims to identify the negative effects of residential expansion, planning treatments and future expectations for population growth in the Rashidiya district, where the problem of urban sprawl at the expense of agricultural lands is one of the problems that led to a decrease in agricultural lands in the Rashidiya district due to the increasing population growth in the study area and the successive and continuous migrations From the city of Baghdad, which created different uses of land at the expense of agricultural lands.

Where many cities and regions around the world are witnessing a large housing expansion, and this has many negative effects on the environment and society, and Al Rashidiya district is no exception to that.

Urban sprawl increased after 2003, as it led to many negative effects, foremost of which was a decrease in agricultural production and the destruction of large areas of agricultural land, in addition to environmental deterioration and a decline in community services in residential areas.

The researcher reached a set of the following conclusions and recommendations:

1. An increase in population growth rates throughout the study area by 16.3%, according to population estimates for the year 2021, and this indicates a continuous increase in the number of the population and their need for new land for housing.
2. The study revealed that the most transgression on agricultural lands occurred between 2003-2021, as there were no laws limiting this.
3. Stopping urban sprawl of all kinds by creating new neighborhoods on lands unsuitable for cultivation.
4. The issuance of strict procedures by the state for trespassers on arable lands, which are among the regions exporting agricultural products in Baghdad Governorate

تعد مشكلة التوسع السكني على حساب الاراضي الزراعية من المشاكل التي تعاني منها جميع ضواحي المدن العراقية ومنها منطقة الدراسة التي تمتاز بكثافة سكانية كبيرة، ويعرف التوسع السكني في الاراضي الزراعية على انه التوسع السكني الغير المنظم الذي ليس له سند قانوني من الدولة. مما أدى الى تناقض تدريجياً يوم بعد يوم للمساحات الزراعية في قضاء الراشدية بسبب النمو السكاني المتزايد بالاضافة الى الهجرة الناجمة من المدينة الى الريف بسبب قربها من المدن وفضلاً عن ذلك ازداد التوسع السكني في الاراضي الزراعية بعد عام ٢٠٠٣ وذلك لغياب القانون، فضلاً عن العوامل الاجتماعية التي لها دور بارز في التوسع السكني الا وهو رغبة بعض سكان المدن من اصحاب رؤوس الاموال العالية على شراء قطع اراضي واستخدامها مجمعات سكنية وتجارية صالحة للسكن والعمل .

اولاً: مشكلة البحث

تُعد مشكلة التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية من المشاكل التي تعاني منها جميع ضواحي المدن العراقية ومنها منطقة الدراسة التي تمتاز بكثافة سكانية كبيرة وتبرز اشكالية البحث في التساؤل الاتي :

هل للتوسع العمراني غير المخطط له أثر على استعمالات الارض الزراعية ؟

وتتفرع من عدة تساؤلات ثانوية وكالاتي :

١. ما هي الاثار السلبية للتوسع السكني في منطقة الدراسة على حساب الاراضي الزراعية؟

٢. ما دور المعالجات التخطيطية في حل مشكلة التوسع السكني في منطقة الدراسة؟

٣. ماهي التوقعات المستقبلية لنمو سكان قضاء الراشدية ؟

ثانياً: فرضية البحث

ان التوسع السكني الناجم عن الزيادة السكانية وسوء التخطيط أثر على تناقض استعمالات الارض الزراعية في منطقة الدراسة .

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة طبيعة التوسع السكني ووضع الخطط والاجراءات للحد من ظاهرة التوسع السكني في الاراضي الزراعية .

رابعاً: أهمية البحث

تشهد الكثير من المدن والمناطق حول العالم توسعا سكنيا كبيرا وهذا الأمر يترتب عليه العديد من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع، وقضاء الراشدية ليس استثناء من ذلك. من أبرز الآثار السلبية للتوسع السكني في الراشدية هي:

١ - تدهور البيئة: يؤدي التوسع السكني إلى تدمير البيئة وفقدان الغطاء النباتي والحيواني، مما يؤثر سلبا على التنوع البيولوجي والمناخي.

٢ - تلوث الهواء والماء: يؤدي التوسع السكني إلى زيادة النفايات والملوثات الصناعية والنقل، مما يؤدي إلى تلوث الهواء والماء وتأثيرها على صحة السكان والبيئة.

٣ - تدهور البنية التحتية: يؤدي التوسع السكني إلى الحاجة إلى توسيع الطرق والمرافق العامة، مما يؤدي إلى تدهور البنية التحتية وعدم القدرة على تلبية احتياجات السكان.

٤ - زيادة الاختلافات الاجتماعية: يؤدي التوسع السكني إلى زيادة الاختلافات الاجتماعية بين السكان، وزيادة الفجوة بين المناطق الغنية والفقيرة.

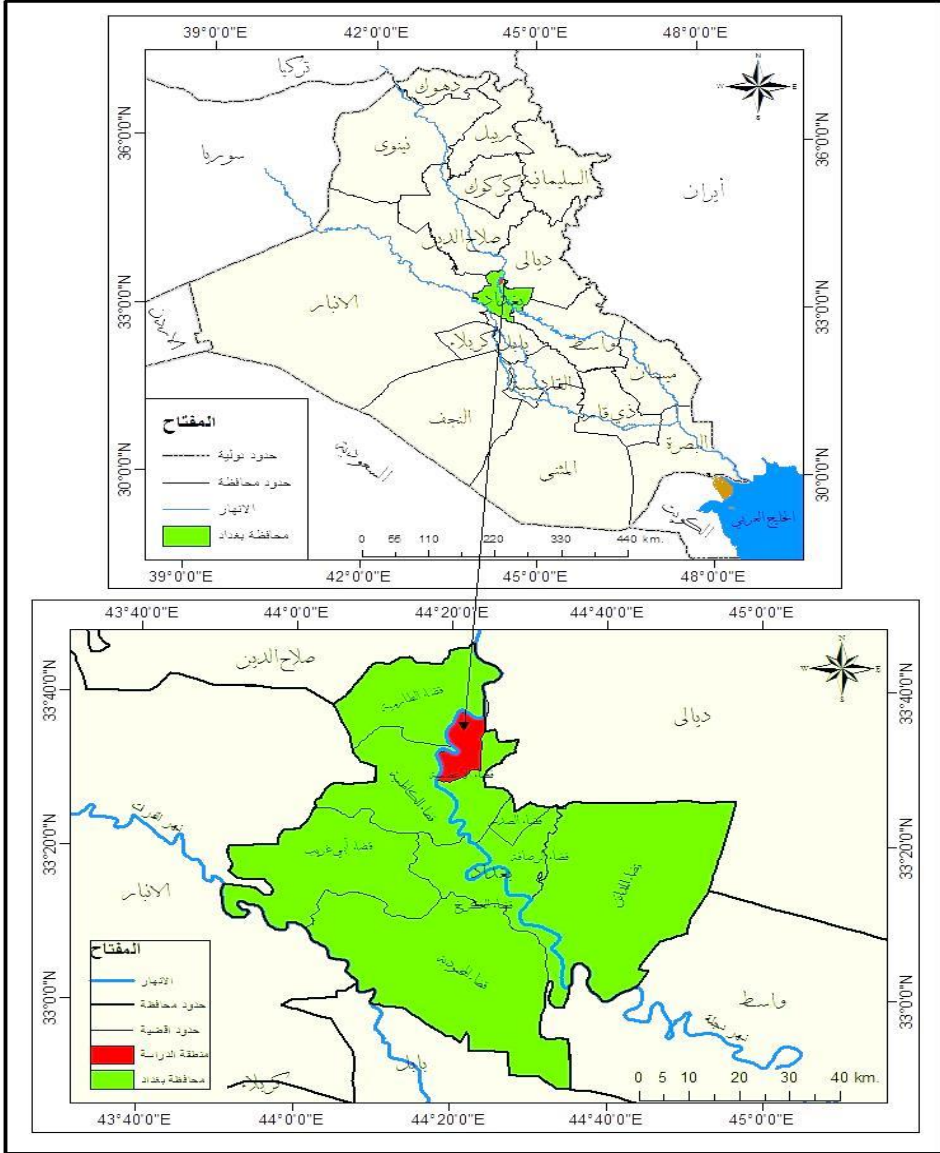
من جانبها، تستخدم المعالجات التخطيطية لتنظيم التوسع السكني في الراشدية والحد من الآثار السلبية، ومن أبرز التحديات التي تواجه هذه المعالجات هي توافر الموارد اللازمة لتطوير البنية التحتية والمرافق العامة.

حيث تأتي أهمية البحث هو تحليل أثر التوسع السكني على الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة. وان أهداف البحث ونتائجه سوف تساعد اصحاب القرار على وضع اجراءات تخطيطية للحد من التوسع السكني في المناطق الزراعية في قضاء الراشدية.

خامساً: حدود الدراسة المكانية والزمانية

تشمل منطقة الدراسة قضاء الراشدية التي تقع شمال مدينة بغداد على الضفة الشرقية لنهر دجلة في القسم الشمالي من السهل الرسوبي العراقي (وسط العراق) التي تعد سوقاً متميزاً بسبب ثقلها السكني وما له من دور كبير في تحديد استعمالات الأرض ولا سيما الزراعية ، يقع القضاء فلكياً بين دائرتي عرض (٣٣ ، ٣٧ - ٣٣ ، ٢٨) شمالاً وبين خطي طول (٤٤ ، ٢١ - ٤٤ ، ١٨ °) شرقاً^(١)

خريطة (١) موقع قضاء الراشدية من العراق



المصدر : وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة العراق الإدارية، لسنة ٢٠٠٠ .

المبحث الأول : التجاوزات السكنية على الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة

يرتبط النمو السكاني والتوسع العمراني ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الزحف السكاني، إذ أحدثت مشكلة الزحف العمراني أثراً عديده على الأراضي الزراعية والمناطق الخضراء والبساتين، وقد أتضح ذلك جلياً من خلال العلاقة ما بين النمو السكاني والزحف العمراني وبينت الدراسة الميدانية لمنطقة الدراسة عن وجود آثار عديدة ناجمة عن النمو السكاني المرتفع وعدم حرص الكثير من السكان على بيئة مدينتهم، وتمثلت هذه بمجموعة من الآثار التي أدت بدورها في تقليص وانحسار الرقعة الزراعية. وفيما يلي توضيح لأبرز هذه الآثار: (٢)

١. تكوين استعمالات أرض غير مخططة خارج التصميم الأساس لقضاء الراشدية أشبه بالسكن العشوائي.

٢. أدى الزحف السكاني على الأراضي الزراعية والمناطق الخضراء إلى فقدان الأراضي الصالحة للزراعة التي تغذي الأجيال اللاحقة.

٣. ارتفاع الكثافة السكانية في قضاء الراشدية بسبب الهجرة إليها من المناطق المجاورة والمحافظات

٤. أدى الزحف السكاني إلى تداخل في استعمالات الأرض السكنية والخدمية مما أدى إلى هجرة العوائل الفقيرة إلى اطراف منطقة الدراسة بسبب تحول الوظيفة السكنية واستعمالات (صناعية وتجارية وخدمية). (٣)

٥. تعرضت الأراضي الزراعية والبساتين والمناطق المفتوحة في قضاء الراشدية إلى التناقص عن طريق تحويل نسبة لا بأس بها من هذه الأراضي إلى استعمالات مختلفة سواء عن طريق الزحف العمراني عليها أم من خلال تغيير استعمالها من قبل مالكيها من زراعي إلى سكني. فضلاً عن حرمان القضاء من المتنفس الوحيد لها، وتمثلت هذه

الحالات في البساتين الواقعة بالقرب من حي القدس إذ تحول الشريط الأخضر الممتد من جهة الشرق من منطقة خضراء إلى منطقة سكنية عن طريق الزحف السكني عليها ، وكذلك الحال في حي الربيع الاولى إذ تم تحويل مساحات من البساتين إلى استعمال سكني عن طريق الزحف السكني عليها، فضلاً عن حرمان القضاء من الحزام الأخضر الذي من المفترض أن يحيط بها وذلك لدوره في تحسين بيئة القضاء^(٤).

٦. إشاعة مظاهر التريف الحضري داخل أحياء قضاء الراشدية وأطرافها، نتيجة للهجرات التي تعرضت لها من القرى والمناطق المجاورة لها، فضلاً عن موجة النزوح التي مرت بها منطقة الدراسة والتي أحدثتها الأوضاع الأمنية الأخيرة والمتمثلة بتربية الحيوانات بجوار الوحدات السكنية المتجاوزة، أو اتخاذ الفضاءات الفارغة سكن ومرعى لها، مما أدى إلى أحداث خلل وتشويهاً في البيئة والنسيج الحضري للقضاء، وقد كشفت الدراسة الميدانية عن قيام البعض من اصحاب الوحدات السكنية بتربية الحيوانات داخل وحداتهم السكنية ، ومنهم قام بشراء اراضي زراعية وتحويلها الى اماكن التربية الحيوانات واستخدامها منهما المخازن لخرن السلع والمواد الاستهلاكية وكل هذا ادى الى التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية وتبين من الدراسة الميدانية بأن مقاطعة البدعة الجنوبية والبدعة الشمالية تستخدم الوحدات السكنية في تربية الحيوانات وبنسبة (٥٥%) واجرى الباحث مقابلات مع اصحاب المساكن عن هذه الظاهرة وكانت اجابتهم (٤٥%) لا يريدون تربية الحيوانات داخل المساكن ، وجعلها ترعى خارج منازلهم وهذا ما أكدته استمارة الاستبيان التي استعلمت عما إذا كان يتم تربية الحيوانات داخل الوحدات السكنية، إذ تبين بأن (٥٥%) من الوحدات السكنية الزاحفة تقوم بتربية الحيوانات داخل منازلها، في حين أن نسبة (٤٥%) منهم كانت أجابتهم بكلا لا يتم تربية الحيوانات داخل المنازل، وهذا بدوره أدى إلى إشاعة مظاهر التريف الحضري في بعض أحياء القضاء وتشوية بيئة القضاء. جدول (١) وشكل (١)

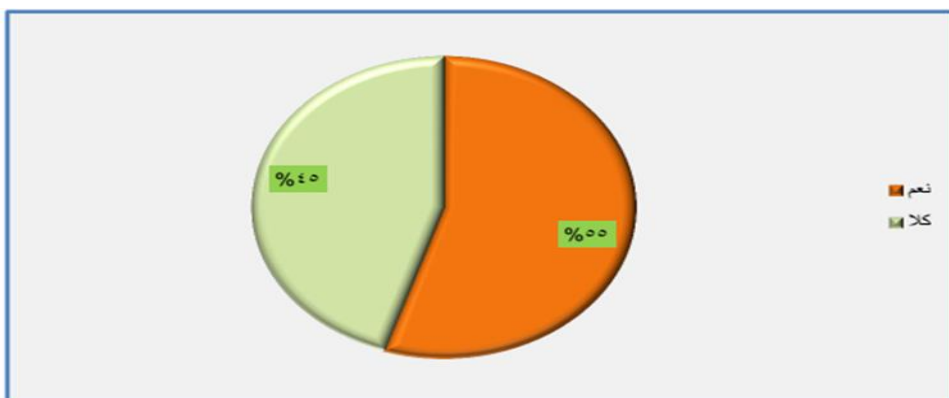
جدول (١)

اعداد ونسب الدور السكنية بحسب ممارستها لتربية الحيوانات حول الدار السكنية
في قضاء الراشدية لعام ٢٠٢١

وجود الحيوانات	العدد	النسبة %
نعم	١١٠	%٥٥
كلا	٩٠	%٤٥
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

المصدر: بالإعتماد على تحليل نتائج استمارة الاستبيان

شكل (١) اعداد ونسب الدور السكنية بحسب ممارستها لتربية الحيوانات حول الدار
السكنية في قضاء الراشدية لعام ٢٠٢١



المصدر : من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات جدول (١)

٧. الزحف السكاني على الأراضي الزراعية والمناطق الخضراء في قضاء الراشدية
ادى إلى الضغط على مختلف الخدمات المجتمعية ومنها الصحية والتعليمية والبلدية
وخدمات البنى التحتية الماء الصالح للشرب والكهرباء وهذا التجاوز على تلك الخدمات
خلق مشاكل أهمها الانقطاعات المستمرة للكهرباء والماء و حدوث العطلات في المحولات
الكهربائية بسبب الضغط الذي سلط عليها من تلك المناطق^(٥)، مما ادى الى قلة كفاءة

هذه الخدمات ويمكن حساب احتياج الوحدة السكنية الواحدة من الوحدات الكهربائية إلى (٢) وحدة كهربائية^(٦)، وبذلك يكون معدل استهلاك كل وحدة سكنية زاحفة والتي بلغ عددها (٢٠٠٠) وحدة سكنية إلى (٤٠٠٠) وحدة كهربائية، يضاف إلى ذلك ما تستهلكه الاستعمالات الصناعية والتجارية الزاحفة من هذه الوحدات الكهربائية الخاصة بالسكان الأصليين، والذي أثر بدوره على فعالية هذه الخدمات وديمومتها. أما فيما يتعلق بخدمة الماء الصالح للشرب فإن أغلب سكان الوحدات السكنية والورش الصناعية والمحلات التجارية تتزود بالمياه من شبكات المياه الصالح للشرب التي تتزود بها الوحدات السكنية المجاورة لهذه الوحدات، لذا فإن لنا أن نتصور ما قد يسببه ازدياد عدد السكان وازدياد حاجتهم للمياه إلى الضغط على شبكات المياه التي تعاني في الأصل في السنوات الأخيرة للنقص جراء استخدامها المتزايد مما سيؤدي إلى نقصها^(٧).

كذلك أثر النمو السكاني الناتج عن الزحف العمراني إلى زيادة أعداد الطلبة في المدارس القريبة من مناطق التجاوزات مما شكل ضغطاً على هذه المؤسسات التعليمية والتي تعاني أصلاً من نقص في أعدادها مما يؤثر بدوره في سرعة استهلاك الأبنية الخاصة بالتعليم والأثاث داخل الصفوف ، مما أدى بدوره إلى أرباك أداء المعلم أو المدرس داخل الصف وعدم تمكنه من إيصال المعلومات بشكل جيداً، فعند زيارة الباحث لبعض المدارس في الأحياء التي حصل فيها الزحف العمراني وبعد إجراء مقابلات مع بعض مدراء المدارس تبين أن عدد التلاميذ في مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية حي الربيع الأولى وصل إلى (٥٠٥) تلميذة وبمعدل (٥١)^(٨) تلميذة داخل الشعبة الواحدة وفي مدرسة الوحدة الوطنية بلغ عدد التلاميذ (٥٧٣) تلميذ وبمعدل (٥٧) تلميذاً داخل الشعبة الواحدة ، وهذه الزيادة تُعدّ مخالفة للمعيار الذي حددته وزارة التخطيط بأن لا يزيد عدد التلاميذ ضمن المدرسة الواحدة عن (٣٧٧) تلميذ وعدد التلاميذ داخل الصف أو الشعبة

الواحدة عن (٣٠) تلميذاً^(٩)، والحال ذاته بالنسبة للمدارس الثانوية إذ وصل عدد الطلاب في متوسطة الشهيد حسن ضاري في حي الكوثر إلى (٥٥٢) طالباً وبمعدل (٣٩) طالبة داخل الشعبة الواحدة^(١٠)، وهذه تُعدّ مخالفة للمعيار الذي حددته وزارة التخطيط بأن لا يزيد أعداد الطلبة ضمن المدرسة الواحدة عن (٥٤٠) طالباً وضمن الشعبة أو الصف الواحد عن (٣٠) طالباً^(١١)، مما ينعكس ذلك سلبياً على كفاءة وكفاية الخدمات التعليمية المقدمة لأحياء القضاء، ومن الخدمات المجتمعية الأخرى التي تأثرت بالتجاوزات هي الخدمات الصحية، فالقضاء تعاني حي أصلاً من نقص في عدد المؤسسات الصحية والتي وصل عددها إلى مستشفى واحد وهو الشهيد ضاري الفياض ومركز صحي قضاء الراشدية الجديدة واحد في حي الانتصار حيث يقدمان خدماتهم لجميع سكان القضاء^(١٢) وهذا يؤثر بدوره إلى حدوث زخم كبير عليها بسبب الحجم السكاني المتزايد، فضلاً عن حدوث نقص في المستلزمات والأجهزة الطبية وزادت التجاوزات والعشوائيات من هذه المشكلة من خلال زيادة أعداد المراجعين والطلب على الأدوية وكذلك تزايد الطلب على الأدوية من بعض الصيدليات سيؤدي إلى شحة بعضها، وهذا ما أكدته تحليل فقرة الاستبانة (١٥) التي استعملت عن المؤسسة التي يتعالج فيها أفراد الأسرة في حالة مرض أحدهم والتي أكدت إنّ (٥٥) من الأسر المتعدية تلجأ إلى المستوصف وأن (٤٥٪) فقط منها تلجأ إلى العيادة الخارجية في حالة مرض أحد أفراد أسرتها، كما موضح في جدول (٢) وشكل (٢)

جدول (٢)

اعداد ونسب الدور السكنية بحسب افضلية العلاج الصحي في قضاء الراشدية لعام

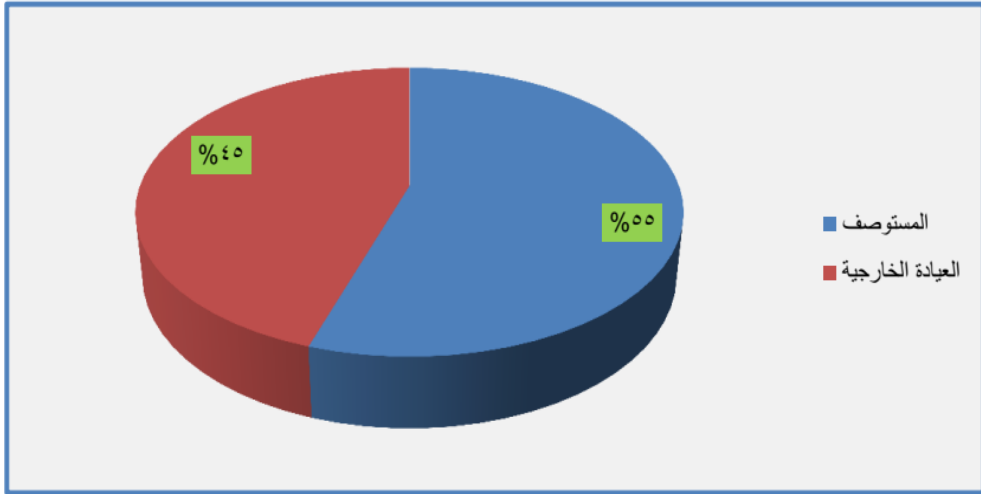
٢٠٢١

افضلية العلاج الصحي	العدد	النسبة %
المستوصف	١١٠	٥٥
العيادة الخارجية	٩٠	٤٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

المصدر: بالإعتماد على تحليل نتائج الدراسة الميدانية .

شكل (٢) اعداد ونسب الدور السكنية بحسب افضلية العلاج الصحي في قضاء

الراشدية لعام ٢٠٢١



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

٨. شكلت ظاهرة الزحف العمراني والمناطق العشوائية ضغطاً على عمل البلدية وأدت إلى قلة كفاءتها، إذ أن تجمعات الوحدات السكنية الزاحفة وكذلك الورش الصناعية والمحلات التجارية الزاحفة تقوم بطرح كثيراً من النفايات والتي تعجز الخدمات البلدية

الآثار السلبية للتوسع السكني والمعالجات التخطيطية والتوقعات المستقبلية لنمو السكان في قضاء
الراشدية

من أزلتها يومياً الأمر الذي أدى إلى تراكمها، وهذا ما تم تأكيداً أيضاً في استمارة الاستبيان التي استعملت عن الطريقة التي يتم فيها التخلص من النفايات إذ أوضحت نسبة (٨٢٪) من جابات العينة المبحوثة أنهم يعتمدون على الخدمات البلدية في التخلص من نفاياتهم، وهذا بدوره أدى إلى الضغط على الخدمات البلدية مؤدياً إلى تراجعها، بينما بلغت نسبة المنازل التي تتخلص من نفاياتها بالجهود الذاتية (١٨٪)، وكما مبين في جدول (٣) وشكل (٣)

جدول (٣)

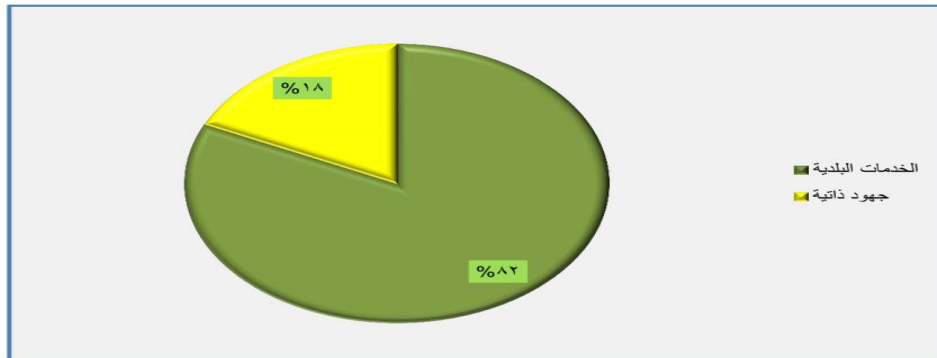
أعداد ونسب الوحدات السكنية بحسب طريقة التخلص من النفايات في قضاء

الراشدية لعام ٢٠٢١

طريقة التخلص من النفايات	العدد	النسبة %
الخدمات البلدية	١٦٤	٨٢
جهود ذاتية	٣٦	١٨
المجموع	٢٠٠	١٠٠

المصدر: بالإعتماد على تحليل نتائج الدراسة الميدانية .

شكل (٣) أعداد ونسب الوحدات السكنية بحسب طريقة التخلص من النفايات في



المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات جدول (٣)

٩. الضوضاء الناتجة عن انتشار الباعة المتواجدين على الأرصفة وبالقرب من المحال التجارية واستعمال مكبرات الصوت كطريقة اشهار للسلع والبضائع التي يعرضونها.

١٠. ارتفاع نسبة التصحر الحضري الناتج عن تراجع المساحات المخصصة للنباتات والأراضي الزراعية والمناطق الخضراء وفقدان القضاء للحزام الأخضر نتيجة للزحف العمراني داخل أحياء القضاء وعند أطرافها حركة البناء على المتنفس الوحيد للقضاء، والذي احدث تغييرات في نسب مكونات الهواء تمثلت بزيادة نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون وقلّة نسبة الاوكسجين المؤثرة بصورة مباشرة على صحة السكان في القضاء.

١١. التشوه البصري الناتج عن تداخل استعمالات الأرض السكنية والتجارية والصناعية والخدمية، وهذا التشابك والخلط في البنية الداخلية للقضاء سرع من شيخوخة أحياء القضاء وعند أطرافها، ورفع نسبة استعمالات معينة على حساب استعمالات أخرى، كما في البساتين الواقعة قرب حي الانتصار حيث التبدل الوظيفي الذي طرأ على استعمالات الأرض الزراعية وتحويلها إلى استعمالات سكنية، أما حي الربيع الأولى والثانية فقد تراجع فيها استعمال الأرض للنباتات إلى استعمال سكني، وخلق حالة عدم توازن ما بين استعمالات الأرض في القضاء كما أدت ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة إلى تقلص العناصر الجمالية للقضاء والتي تمثلت بالنطاق الأخضر الذي كان يحيط بها والذي تبدل بفعل هذا الزحف إلى كتل إسمنتية تفتقر إلى التنسيق في البناء مما أدى إلى تشويه للمظهر العمراني لمنطقة الدراسة، فعند ملاحظة الزحف العمراني السكني في بعض أحياء القضاء نلاحظ أن هناك وحدات سكنية شيدت بمواد من الطين والبلوك والصفائح وبشكل فوضوياً مما أدى إلى تشوية لمظهر القضاء.

فضلاً عن حدوث تدهور في حالة الشوارع في معظم أحياء القضاء وذلك للنقص الكبير في عمليات الصيانة لأغلب شوارعها والتي تحتاج إلى عمليات أكساء نتيجة لاستهلاكها

من قبل السيارات فضلاً عن رمي بعض السكان انقاض البناء فيها بعد الانتهاء من بناء وحداتهم السكنية، مما أدى إلى ظهور الحفريات وكثرة التعرجات فيها. ١٢. تراكم القمامة في الساحات والفراغات الموجودة داخل مناطق التجاوزات، والتي هي من أبرز مظاهر التلوث البصري والحضري إذ أن انتشارها يضر بالصحة العامة كما تنتشر أضرارها إلى مناطق أخرى قريبة منها.

المبحث الثاني

المعالجات التخطيطية وحلول مشكلة التوسع السكني في منطقة الدراسة لقد بينت الدراسة أن الأراضي الزراعية والمناطق الخضراء في قضاء الراشدية تتعرض للتآكل بفعل الزحف العمراني ولاسيما الزحف السكني الذي أخذ يزداد يوماً بعد آخر وبعد إن أظهرت نتائج الدراسة واقع حال التجاوزات وتوزيعها الجغرافي على مستوى الأحياء السكنية وأثارها. لذا وجب علينا وضع بعض المعالجات التخطيطية والتنموية والتي نأمل إن تكون مناسبة وملائمة لحل هذه المشكلة ومنها ما يأتي:

١. إن يتم وضع بعض القوانين والتشريعات التي تختص بتنظيم المدن وإدارة استعمالات الأرض داخل منطقة الدراسة وما حولها وتؤخذ بعين الاعتبار امتداد الوحدات السكنية ووضع قوانين تنظم حدود القضاء، فضلاً عن ذلك أيقاف كل القوانين المسؤولة عن تغيير جنس الأرض في التصميم الأساس من جنس زراعي إلى طابو سكني فضلاً عن أيقاف كل عمليات التغيير المستمرة عليها.

٢. العمل على إنشاء مؤسسات متخصصة بالتنظيم العمراني داخل القضاء تعمل على تنفيذ التصاميم الأساس للمدن وتقوم بمتابعة المشاريع المصممة والمنجزة ووضع الحلول لأغلب المشاكل التي تخلق أثناء التنفيذ له دور مهم في تقليل الزحف العمراني

والتوسع لمنطقة الدراسة على الأراضي الزراعية والمناطق الخضراء المحيطة بها ومن هذه الحلول هي:

أ- اعتماد الامتداد العامودي بدلاً من الأفقي وذلك بدون تحديد التجاوز على مساحة الأراضي الزراعية.

ب- التخطيط الجيد لمواقع استعمالات الأراضي منها الاستعمالات الصناعية والسكنية والتجارية ضمن التصميم الأساس لمنطقة الدراسة بما يوفر مساحات كافية للتوسع المستقبلي دون أن يتم التجاوز على الاستعمالات الزراعية والترفيهية في منطقة الدراسة.

ت- عدم إعطاء رخص للبناء على الأراضي الزراعية وذلك لأهميتها البالغة في تصفية الجو فضلاً عن مردودها الإنتاجي.

ث- إلغاء العقود الزراعية في المناطق السكنية للحد من عملية تفتيت هذه الأراضي وتحويلها إلى قطع سكنية من قبل المتجاوزين عليها ، واتخاذ قوانين من قبل الدوائر الرسمية والدوائر البلدية كافة لغرض متابعة المتجاوزين على هذه الأراضي الزراعية والمناطق الخضراء الذين يرومون لتحويل جنسها من زراعي إلى سكني وبدون موافقات رسمية.

ج- توجيه الزحف العمراني نحو الأراضي الغير منتجة زراعياً والقليلة الخصوبة تُعد خطوة ناجحة لأن ذلك يُعد شكلاً من أشكال التصحر لأنه يتسبب في هدر وخفض إنتاجية التربة وتدهورها إلى الحد الذي لا يمكن إصلاحه أو علاجه. لذ فإن مسؤولية النهوض بالواقع الزراعي تقع على عاتق مديرية الزراعة في منطقة الدراسة وكذلك وزارة الزراعة وهما الدائرتان المسؤولتان عن تقديم الخدمات الزراعية وإدارة الأراضي الزراعية في القضاء وتهيئة الأراضي للاستثمار، فضلاً عن توزيع المستلزمات الزراعية التي

تدعم الفلاحين ، كذلك أجراء عمليات مكافحة للآفات الزراعية وتطوير بساتين النخيل وأعداد خطط زراعية للنهوض بالواقع الزراعي وذلك من خلال التنسيق مع محافظة بغداد ومديرية الموارد المائية.

ح- ضرورة ايلاء أهمية خاصة بالمناطق المحيطة بمنطقة الدراسة للحفاظ على هويتها وأيضاً ضمان عدم توسعها العشوائي خارج نطاق تصميمها الأساس بحيث يساعد على خلق حزام أخضر للحفاظ على الأراضي الزراعية المحيطة بها.

خ- إزالة كل التجاوزات العشوائية على الأراضي الخالية وكذلك على المناطق المخصصة كحزام أخضر.

د- وضع تصاميم ومخططات أساسية للتوسع العمراني الحضري للقضاء وتحديد اتجاهات النمو العمراني وذلك وفق معايير تخطيطية مؤهلة اقتصادياً واجتماعياً تساعد على ايجاد بيئة وحياء افضل لسكان منطقة الدراسة.

ذ- تقدير الحاجات الحالية والمستقبلية للسكان وكذلك تقييم قدرة الأرض على توفير هذه الحاجات وايجاد الحلول للمشاكل القائمة والمتوقعة.

المبحث الثالث : التوقعات المستقبلية لنمو سكان قضاء الراشدية

١. التوقعات المستقبلية لنمو سكان قضاء الراشدية حتى عام ٢٠٣٠

إنَّ الحجم السكاني يُعد المتغير الأساسي الذي يعتمد عليه في توقع النمو السكاني المستقبلي لكونه هو الأساس في تحديد الحجم السكاني المتوقع لحجوم المستوطنات البشرية. مما يستلزم وضع الخطط اللازمة لغرض استيعاب ما سوف يطرأ عليه من زيادة في العدد السكاني مستقبلاً . و ذلك من خلال تطوير المخططات العمرانية وما تحتاج اليه من توسع في مساحات الأراضي والتي تحتسب اعتماداً على معايير تخطيط علمية. كما وتستخدم هذه التقديرات والإسقاطات السكانية لغرض معرفة ما تحتاج إليه استعمالات الأراضي الحضرية في المستقبل ويلاحظ بأن هناك علاقة وطيدة و مترابطة فيما بين سكان القضاء والطلب على الوحدات السكنية واستعمالات الأراضي الحضرية الأخرى، إذ تكون هذه العلاقة طردية إي بمعنى كلما تزايد حجم السكان كلما تزايدت معه الحاجات لتوفير أعداد كبيرة من الوحدات السكنية وغيرها من الخدمات الأخرى، كما تتطلب العمليات الخاصة بتقدير الحجم السكاني توفير بيانات اساسية منها أن تتوفر الأعداد الكلية للسكان لأحدث تعداد سكاني لهم وأيضاً معدل النمو السكاني والذي بدوره يتأثر بالتوجهات المستقبلية للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان^(١٣). لذلك نلاحظ أن متغير السكان وتوقعاته المستقبلية يُعد أحد المتغيرات المهمة التي تساعد في التعرف على اتجاهات الزحف والتوسع العمراني لمنطقة الدراسة مستقبلاً وحتى سنة (٢٠٣٠). ونظراً للتباين في معدلات النمو السنوي لقضاء الراشدية ابتداءً من التعداد الأول لسنة (١٩٧٧) والذي بلغ (%١.٢) وحتى التعداد الأخير لسنة (٢٠٢١) والذي بلغ (%٢.٢)، لذا فقد تم احتساب التوقعات المستقبلية لسكانه حتى عام (٢٠٣٠)، وذلك بالإعتماد على معدل النمو السكاني السنوي للمدة من (٢٠٠٩-٢٠٢١) والذي بلغ

(٢٢) ، إذ اعتبر عام (٢٠٢١) هو عام الأساس والذي يمكن عن طريقة الحصول على
الإسقاطات السكانية مستعينين بذلك بمعادلة التوقعات والتنبؤات السكانية المستقبلية
التالية^(١٤):

$$P_n = P_0 (1+r)^n$$

إذ أن

$$P_n = \text{عدد السكان المتوقع في سنة الهدف}$$

$$P_0 = \text{عدد السكان في عام الأساس}$$

$$r = \text{معدل النمو السنوي للسكان}$$

$$n = \text{عدد السنوات الفاصلة بين السنة الأساس وسنة الهدف}^{(15)}$$

ولقد اتضح من استخدامنا للمعادلة اعلاه ان عدد سكان قضاء الراشدية بلغ (٣٥٥٦٤)
اي بزيادة عددية عن سنة الأساس (١٠٦٣) نسمة وبنسبة (٣٠٪) مجموع السكان.
لذا فإن هذه الزيادة بالتأكيد ستكون بحاجة إلى مساحات واسعة من الأراضي
للاستعمالات المختلفة، إذ يرافق النمو السكاني لقضاء الراشدية نمو وتوسع في رقعتها
المساحية والعمرانية مما سيؤدي بدوره إلى الزحف العمراني على حساب البساتين
والأراضي الزراعية المحيطة بها فضلاً عن الضغط على مجمل الخدمات في منطقة
الدراسة.

٢. اتجاهات التوسع السكاني المستقبلي لقضاء الراشدية.

إنَّ الزيادة المستمرة في أعداد سكان منطقة الدراسة أدت بدورها إلى زيادة الطلب والحاجة إلى الوحدات السكنية والتي اتخذت مواقعها على الأراضي الزراعية والبساتين مما أدى بالنتيجة إلى اقتطاع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والبساتين بسبب الزحف العمراني المستمر عليها، ولما كان سكان قضاء الراشدية في زيادة مستمرة، فإنهم سيكونون بلا شك بحاجة إلى مساحات واسعة من الأراضي لغرض توفير ما يحتاجون اليه من الوحدات السكنية وغيرها من الخدمات الأخرى، مما يستوجب بالضرورة التخطيط اللازم لغرض مواجهة المخاطر المهددة للأراضي الزراعية. إذ أن عدد سكان قضاء الراشدية سيصلون عام (٢٠٣٠) إلى (٤٦١٧٧) نسمة، مما يعني بذلك ضرورة التخطيط اللازم لغرض استيعاب هذه الزيادة السكانية الحاصلة، ينظر خريطة (٢).

إنَّ عمليات الزحف السكاني التي تشهدها الراشدية وعبر سنوات مختلفة، قد جرت في محاور واتجاهات مختلفة الأبعاد، وبالرغم من اصطدامها بمحددات طبيعية كنهج دجلة من جهة الشرق والأراضي الزراعية والبساتين أو عائديه ملكية الأراضي، إلا أن ذلك لم يحد من عمليات الزحف العمراني لاسيما مع ازدياد النمو السكاني الذي تشهده القضاء والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن قرارات توزيع قطع الأراضي السكنية على أغلب المواطنين ولهذا فإن قضاء الراشدية سوف تخرج عن تصميمها الأساس وتزحف باتجاه الأراضي الزراعية المحيطة بها ولهذا كان لابد من معرفة اتجاهات التوسع العمراني المستقبلي وبحسب اتجاهاته المحددة.

١- التوسع السكني باتجاه الجنوب.

ويتمثل بالاتجاه الجنوبي لمنطقة الدراسة جنوب أحياء البدعة الجنوبية كرد الراشدية الجنوبي، إذ يُعد هذا هو التوسع الأكبر في المنطقة الجنوبية للقضاء، والتي قدرت مساحته بحوالي (١٧٠) هكتار، وهذه المنطقة هي عبارة عن أراضي زراعية مفتوحة وشاغرة وذات كثافة زراعية منخفضة الخصوبة تزرع بالمحاصيل الزراعية الموسمية، فضلاً عن أنها أراضي أميرية مملوكة للدولة ولا تتطلب التملك والتي غالباً ما تكون عالية التكاليف وهي منطقة للسكن في هذا التوسع ولا يوجد فيها عوائق تمنع التوسع المستقبلي للقضاء بهذا الاتجاه، وبذلك فإنها تُعد من أنسب مناطق التوسع والنمو المستقبلي ويمكن أن تسد قسماً من حاجة الزيادة السكانية الحالية والمستقبلية.

٢- التوسع السكني الثاني باتجاه الغرب.

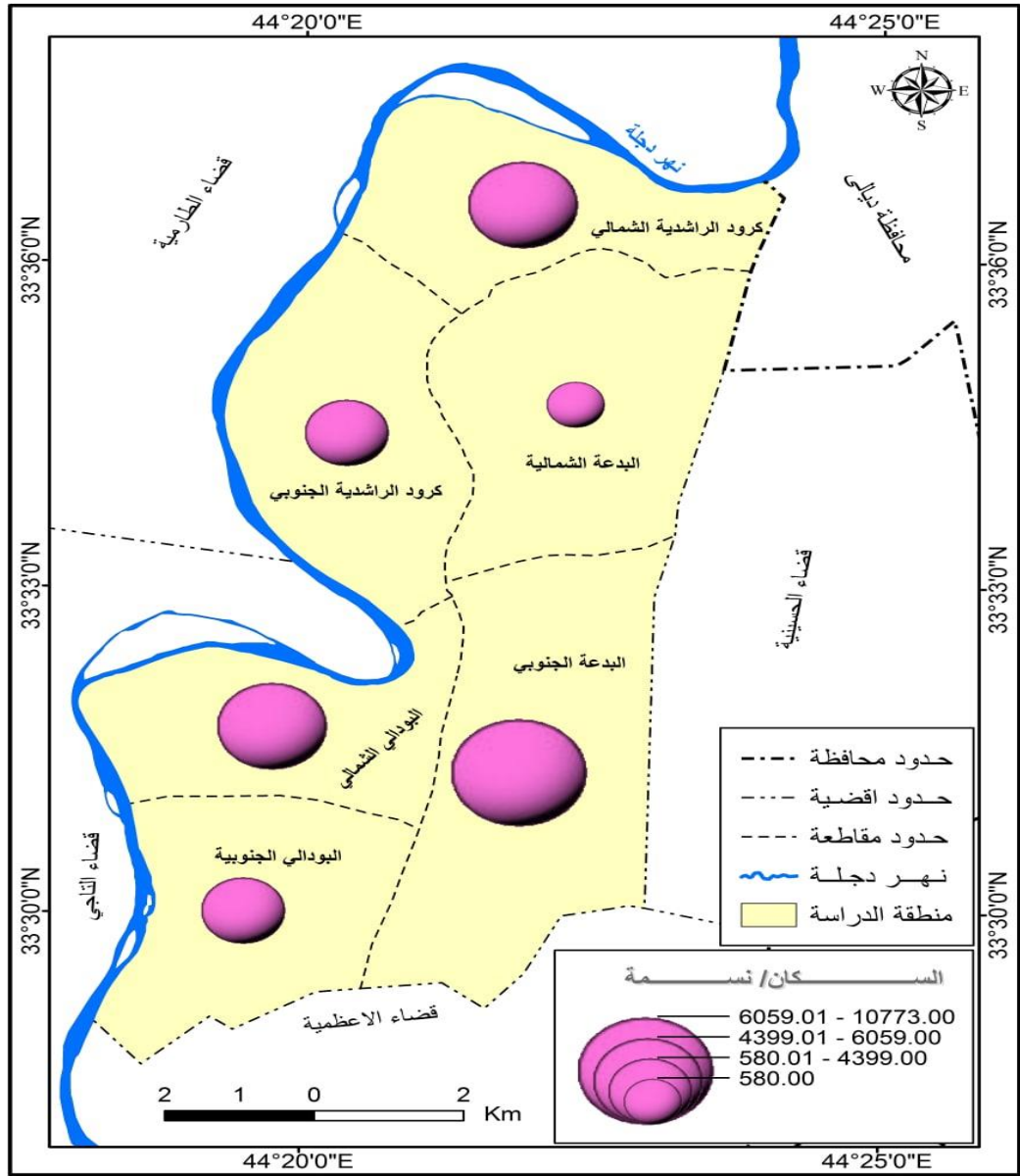
ويقع هذا التوسع في الجانب الغربي من منطقة الدراسة في المنطقة المحصورة بين الأراضي الزراعية والشارع الغربي للقضاء، وتبلغ مساحة هذه المنطقة بحوالي (١٧٠) هكتار وهي تُعد مناطق ذات كثافات زراعية منخفضة تزرع بالمحاصيل الموسمية، كما أنها أيضاً أراضي أميرية مملوكة للدولة، ولا يوجد فيها عوائق يمكن أن تمنع التوسع العمراني المستقبلي بهذا الاتجاه لذلك يمكن أن تسد قسماً من حاجة السكن.

٣- التوسع السكني باتجاه الشرق.

ويقع شرق القضاء بجوار أحياء البودالي الشمالية والبودالي الجنوبية حتى ضفة نهر دجلة، حيث يقع ضمن حدود بلدية الراشدية، والذي من الممكن أن يستثمر لأغراض سياحية نظراً لقربه من نهر دجلة، فضلاً عن إمكانية بناء المباني ذات الكثافة البنائية العالية. فضلاً حافة النهر التي يمكن استثمارها ضمن استراتيجية سياحية متكامل مع

العناصر عن المهمة الأخرى في القضاء، لذا قدرت مساحة هذه المنطقة بحوالي (٥٨) هكتار. أما فيما يخص جهة الشمال فلا يمكن توجيه التوسع إليها لاحتوائها على أراضي زراعية وبساتين كثيفة الخصوبة وذات إنتاجية عالية^(١٦)

خريطة (٢) نسبة التوسع في مقاطعات منطقة الدراسة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية ٢٠٢٢ .

النتائج

1. اظهرت الدراسة الميدانية بأن الزحف العمراني في مقاطعات منطقة الدراسة اخذ نسب متفاوتة من حيث التجاوز على الاراضي الزراعية كانت اعلى نسبة في التوسع السكني البدعة الشمالية بنسبة ٢١.٣٪ والتجاري بمقاطعة البدعة الجنوبية بنسبة ٦٦.٦٪ والصناعي في البدعة الجنوبية بنسبة ٦٩.٨ واستعمالات النقل في مقاطعة ابو دالي الجنوبية ٤٣٪ والاستعمالات الخدمية في البدعة الجنوبية ٤٤.٧٪.
2. ارتفاع معدلات النمو السكاني في عموم منطقة الدراسة ١٦.٣٪ حسب تقديرات السكان لعام ٢٠٢١ وهذا يشير الى زيادة مستمرة في اعداد السكان وحاجتهم الى ارض جديدة للسكن.
3. كشفت الدراسة ان اكثر تجاوزات على الاراضي الزراعية بين عام ٢٠٠٣ - ٢٠٢١ لعدم وجود قوانين تحد ذلك.
4. من خلال الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢١ بأن قضاء الراشدية يعاني من نقص كبير في الخدمات المجتمعية في الاحياء المتجاوزة في الاراضي الزراعية .

المقترحات

1. وقف الزحف العمراني بكافة انواعه من خلال استحداث احياء جديدة في اراضي غير صالحة للزراعة .
2. اصدار اجراءات صارمة من قبل الدولة عن المتجاوزين على الاراضي الصالحة للزراعة التي تعد من الاقاليم المصدرة للمنتوجات الزراعية بمحافظة بغداد .
3. عدم منح اجازات بناء للمتجاوزين على الاراضي الزراعية ، وفرض ضرائب مالية على كل من لا يلتزم بالقوانين .

٤. تحديد مساحة المساكن لأصحاب الاراضي وفق معايير التي حددت لهم من قبل الدوائر ذات العلاقة .

الهوامش

- (١) سعاد خيون جبار، مورفولوجية مدينة الراشدية رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١، ص ١٣
- (٢) عباس كاظم عبد الحسن وآخرون، التجاوزات البلدية في مدينة البصرة وآثارها البيئية، لسنة ٢٠١٠، مجلة آداب البصرة، العدد ٥، ٢٠١٠، ص ٢٣٥.
- (٣) الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٢١.
- (٤) الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢١ بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٢١.
- (٥) الدراسة الميدانية للباحث لعام ٢٠٢١ بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٢١.
- (٦) عباس كاظم عبد الحسن وآخرون، التجاوزات البلدية في مدينة البصرة وآثارها البيئية، لسنة ٢٠١٠، مجلة آداب البصرة، العدد ٥، ٢٠١٠، ص ٢٣٥.
- (٧) الدراسة الميدانية للباحث لعام ٢٠٢١ بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٢١.
- (٨) لقاء مع مدير مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية بتاريخ ٢٥/٥/٢٠٢١.
- (٩) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، دليل المؤشرات التربوية والتعليمية، قسم سياسة التربية والتعليم، ٢٠١٥، ص ١٤.
- (١٠) لقاء مع مدير متوسطة الشهيد حسن ضاري بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٢١.
- (١١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المصدر السابق.
- (١٢) علي عبد الرحمن حسين المشهداني، كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة الطارمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، الجامعة العراقية، ٢٠٢٠، ص ٥٨.
- (١٣) مالك ابراهيم الدلمي ومحمد العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الانسانية، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١، ص ١٠٤.
- (١٤) عبد الحسين زينل وآخرون، الاحصاء السكاني، دار المعرفة، بغداد، ٩٨٠، ص ١٧٩.
- (١٥) د. فريال عبد القادر، النمو السكاني والاسقاطات السكانية، منشور على الموقع الالكتروني الاتي: <https://slideplayer.gr/slide/14876918>
- (١٦) الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢١

المصادر والمراجع

اولا : الكتب

١. عبد الحسين زينل وآخرون، الاحصاء السكاني، دار المعرفة، بغداد، ١٩٨٠.
٢. مالك ابراهيم الدليمي ومحمد العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الانسانية، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١.

ثانيا : الرسائل والاطاريح

١. علي عبد الرحمن حسين المشهداني، كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة الطارمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، الجامعة العراقية، ٢٠٢٠.

ثالثا : البحوث المنشورة

١. عباس كاظم عبد الحسن وآخرون، التجاوزات البلدية في مدينة البصرة وآثارها البيئية، لسنة ٢٠١٠، مجلة آداب البصرة، العدد ٥، ٢٠١٠.

رابعا : تقارير ونشرات المؤسسات الرسمية والغير رسمية

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، دليل المؤشرات التربوية والتعليمية، قسم سياسة التربية والتعليم، ٢٠١٥.
٢. لقاء مع مدير متوسطة الشهيد حسن ضاري بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٢١.
٣. لقاء مع مدير مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٢١.
٤. الدراسة الميدانية للباحث لعام ٢٠٢١ .